سلسلة

الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصادات أكثر إنتاجية

سفيان العيسة

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

أيار/مايو 2007

CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

© 2007 مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنَع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسّسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www. CarnegieEndowment. org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي www. CarnegieEndowmwent. org/pubs. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسِل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي: pubs@CarnegieEndowment. org.

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسّسة ومعاونيهم من مؤسّسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنيّة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحِّب بتعليقات القرّاء. يمكنكم أن تبعثوا برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوَّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment. org.

الكاتب

سفيان العيسة باحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. وهو اقتصادي، خبير بالشؤون الفلسطينية والشرق أوسطية. خدم سابقاً في كلية نافيلد بجامعة أكسفورد، وفي كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، وجامعة سيتي في لندن، وجامعة بيت لحم في الضفة الغربية. عمل باحثاً في برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت ومنسقا لتقرير التنمية الإنسانية لفلسطين للعام 2002/2001.

يرغب المؤلف في تقديم شكره الخاص إلى سمير المقدسي، أستاذ الاقتصاد ومدير معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت؛ وكمال حمدان، رئيس القسم الاقتصادي في معهد الاستشارات والأبحاث في بيروت؛ وبول سالم، مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط لمناقشاتهم المفيدة وتعليقاتهم البناءة حول هذه الورقة. كما يعبر عن امتنانه إلى منصور عميرة لمساعدته في هذا البحث.

المحتويات

المقدمة 5
النماذج الريعية وشبه الريعية 6
مراحل الإصلاح الاقتصادي 7
الإجماع الزائف ووجهات النظر المتنافسة 10
قياس الإصلاح 12
قدرات الدول والمؤسسات 13
مقاومة الإصلاح 14
الإصلاح السياسي والاقتصادي 16
الطريق قُدماً 17
ملاحظات 18

مقدمة

تكتنف قضية الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي العديد من الأسئلة الأساسية. فما هو التعريف للإصلاح الاقتصادي ذي المعنى الذي يمكننا اعتماده، وما هي الأمور التي سوف تترتب عليه؟ إلى أي حد تقدم الإصلاح الاقتصادي في المنطقة؟ وما هو المطلوب لتسريع عملية الإصلاح؟ هل لدى النخَب الحاكمة الدافع اللازم للاضطلاع بالإصلاح الاقتصادي الحقيقي؟ هل تملك مؤسسات الدولة القدرة على تنفيذه الإصلاح الإقتصادي والتعامل مع ما يترتب على عليه من تداعيات؟ وهل من الممكن تحقيق التحول الاقتصادي دون إصلاح سياسي؟ إضافة إلى ذلك، بالنسبة للبلدان الفردية، ماذا يمكن قوله حول توقيت الإصلاح، هل تم العمل على التخطيط له وترتيب مراحله، أو أنه تم دفعه بتسرّع كردة فعل على الأزمات؟ ومن الرابحون والخاسرون من عملية الإصلاح؟ كيف جاء التفاعل المتبادل ما بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي، أي هل جاء التقدم لدى كل من الجهتين، السياسية والاقتصادية، باستقلالية عن الآخر، أو هل يمكننا استبيان علاقة مباشرة بينهما؟ وما هو الدور الذي لعبه الريع الخارجي، إن جاء ذلك من طريق الواردات النفطية، أو الحوالات المالية، أو المساعدات الثنائية؟ وما هو تأثير كل ذلك على مدى سرعة أو بطء العملية، أو على مدى عمقها أو ضحلها؟

إن الحصول على أجوبة في العمق حول كل، أو حتى معظم، هذه الأسئلة سيكون خارج نطاق هذا البحث، خاصة لأن الدوافع والعوامل التي تُصاغ الإصلاحات على أساسها، والتي تُحدِّد نتائجها غير متماثلة عبر مجمل أنحاء المنطقة. إلى ذلك، فان هيكليات الاقتصادات الوطنية تختلف، بنفس القدر الذي تختلف فيه طبيعة العقد الاجتماعي في كل واحدة من تلك البلدان. إلا ان هذه الورقة، التي جاءت كثمرة لاهتمام مؤسسة كارنيغي في الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط، فإنها تقدم الخطوط العريضة للمفاهيم التي تقوم عليها عملية تقييم التغيّرات، حتى النقطة الحالية. وهي تهدف إلى توفير إطار العمل اللازم لتقييم الإصلاحات الاقتصادية لناحية الدوافع الكامنة ورائها، وطبيعتها ومداها، ونجاح و/أو تأثيرات تنفيذها. يهدف إطار العمل الحالي إلى تعبيد الطريق أمام مجموعة من دراسات الحالات الفردية للدول التي سوف تدرس هذه القضايا بشكل أكثر عمقا، وفي كل بلد بمفرده، وتجيب على بعض الأسئلة المطروحة السالفة الذكر. فالتمكن من الفهم الكافي للمحركات الجذرية للإصلاح الاقتصادي، كما العوائق التي تقف في طريقها، لن يُصبح متاحاً إلا من خلال دراسة حالات محددة. ومهما يكن من أمر، يبقى متاحاً للمرء تحديد الاتجاهات العريضة في المنطقة، واستكشاف المفاهيم الجوهرية، وكذلك تحديد الفئات المختلفة العائدة لكل من تلك المفاهيم المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

نماذج ريعية وشبه ريعية

يتوجب على المرء أن يعود إلى الوراء إلى خمسينات القرن الماضي لفهم كيف تمكنت اقتصادات البلدان العربية من الوصول إلى وضعها الحالي. فمنذ ذلك الحين وحتى السبعينات كانت الدولة تقود التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم العربي. وقد قدّم القادة القوميون الدولة بمثابة اللاعب الأساسي الأولي لتوزيع وإدارة الموارد كما لتحديد النتائج الاقتصادية. قيدت أنظمة الحكم الاستثمارات الخاصة، وبرّرت القيادات السياسية هيمنة الدولة على الاقتصاد بالادعاء ان القطاع الخاص ضعيف لدرجة لا تمكنه من قيادة عملية النمو الاقتصادي الوطني، علاوة على أن أوضاعه لا تسمح له بتحمل أعباء تطوير صناعات استراتيجية كما أنه عاجز عن خلق فرص العمل الجديدة أو تأمين الرفاه الاجتماعي لعامة الناس.

وقد انقسمت الاقتصادات في المنطقة إلى نوعين أساسيين، يخضعان لهيمنة الدولة، غير منتجين نسبياً، ومعرضين بشدة لتأثيرات الصدمات الخارجية. النوع الأول هو النموذج الريعي، الذي ينطبق وصفه، بأفضل وجه، على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بدرجة عالية على النفط، أي البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ليبيا، وبدرجة أقل، الجزائر. في هذه البلدان يتولد معظم الناتج المحلي الإجمالى كما الإيرادات الحكومية من صادرات مورد طبيعي واحد، وهو منتجات النفط، دون الاستناد إلى إنتاجية الاقتصاد بل إلى الفجوة الكبيرة بين كلفة الإنتاج والأسعار العالمية للنفط. أمّا الإنتاج في مثل هذه الاقتصادات فيبقى محدداً عادةً بجزء ضئيل جداً من السكان، في حين يكون من تبقى من الشعب عند الطرف المستلم لهذه المعادلة. ويعتمد إنفاق الدولة في هذه الحالة ليس على فرض ضرائب محلية بل على الريع الخارجي. أمّا غياب تنويع الإنتاج في مثل هذه الاقتصادات فيجعلها معرّضة للتقلب السريع، بحيث تتتابع فيها فترات النمو والانكماش الاقتصادي، وفقاً لتقلبات الأسعار في السوق العالمية للسلع، كما نتيجةً لصدمات أخرى صادرة من العالم الخارجي.

النوع الآخر من الاقتصاد القائم في المنطقة هو النموذج شبه الريعي الذي يشمل معظم البلدان العربية المتبقية في المشرق وشمال أفريقيا. تعاني مثل هذه الاقتصادات أيضاً من الإنتاجية المنخفضة، مع أنها تبدو متوازنة أكثر من النوع الريعي لكونها لا تعتمد على صادرات من مورد فردي. إلاّ أنها تعتمد بقوة على نوع مختلف من الريع: التحويلات المالية على شكل حوالات نقدية من العاملين خارج البلاد، والمساعدات الأجنبية، والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف (1).

وهكذا، أدّى الريع إلى صياغة اقتصادات كل من الدول الغنية وغير الغنية بالنفط في المنطقة، وكذلك الأمر بالنسبة لطبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع. إن تقييم تأثير هذا الريع على التنمية الاقتصادية أمر مركزي في

تحليل الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي ويستحق الاهتمام الدقيق. وبالتحديد، ينبغي علينا معرفة كيف يتم توزيع هذه الريع، وما هي أهداف هذا التوزيع؟ يتمحور الهاجس الرئيسى في هذا المضمار على فهم مدى استثمار هذه الريع وبالتحديد، إذا كان مُنتجاً أو إذا كان قد أُهدر في نشاطات غير إنتاجية، واستُخدم لتأمين استدامة أنظمة الحكم وشراء الولاء لها. فمدى هذا التفاوت في استخدام الأموال تترتب عليه تداعيات سياسية ذات شأن. فحيث يكون ريع الواردات قد استُخدم لتعزيز التحولات الاقتصادية، سوف تبرز عند ذاك ضرورة التدخّل على مستوى السياسات الإقتصادية للمساعدة في عملية التحول الاقتصادي وتسريعها. ومن ناحية أخرى، سوف تبرز ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي جوهري عندما يُهدر هذا الريع او يُستغل لأغراض سياسية.

إنّ نظرة خاطفة على اقتصادات المنطقة تؤكد انه لا الاقتصادات التي تعتمد على النفط، ولا الاقتصادات التي لا تعتمد عليه، قامت بتنفيذ اصلاحاً اقتصادياً شاملاً من النوع الذي قد يُعزز تحقيق إنتاجية قوية، أو يخلق نمواً مستداماً على المدى الطويل ويزيد العمالة بدرجة مؤثرة. فبدلاً من ذلك، استخدمت الواردات النفطية، وغيرها من الواردات الريعية، كوسيلة للتخفيف المؤقت لحدة الضغوط الاقتصادية والسياسية، والمحافظة على امتيازات النخبة المهيمنة، وشراء الولاء للدولة. ورغم بعض الجهود لتنفيذ إصلاحات اقتصادية، وهذه تأتي عادةً كردة فعل لمواجهة أزمات داخلية حادة او ضغوط خارجية، فلم يتم تأمين استدامة هذه الإصلاحات كما انها لم تشكل جزءاً من خطة اقتصادية شاملة.

مراحل الإصلاح الاقتصادي

في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، اكتسب التحرك تجاه تنفيذ إصلاح لنموذج التنمية الذي تسيطر عليه الدولة زخماً، وبوجه خاص في الدول غير مصدرة للنفط. قاد هذا الزخم ثلاثة عوامل مترابطة: الأول كان الفشل الظاهر لهذا النموذج، بحلول منتصف الثمانينات من القرن الماضي، في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتأمين مستويات ملائمة من العمالة وضمان توفير الرفاه الاجتماعي الكافي للسكان بوجه عام. والثاني كان الهبوط الحقيقي في مبالغ الريع الناتج، بصورة رئيسية، عن انخفاض أسعار النفط والانخفاض في مبالغ التحويلات المالية الخارجية نتيجة لذلك. وجاء العامل الثالث، وهو الأكثر أهمية، إلى حد كبير نتيجة العاملين الأول والثاني، وهو تميز ببروز أزمات مالية حكومية حادة في معظم الدول العربية استدعت القيام بردود فعل اقتصادية مستعجلة لمواجهتها(2).

وفي نهاية المطاف كانت معظم الإصلاحات التي نُفذت نتيجة الأزمات المالية التي حصلت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي مدفوعة ومصممة على أيدي قوى خارجية، وذلك كجزء من برامج تأمين الاستقرار والتعديلات

البنيوية التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. اتبعت هذه البرامج مبادئ إصلاح السوق وتخفيض دور الدولة في توجيه الاقتصاد. وقد تمحورت الإصلاحات حول أربعة مجالات رئيسية: تخفيض الإنفاق الحكومي، خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، تخفيف الحواجز أمام التبادل التجاري، وتحرير معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات. طُبقت هذه العناصر شيئاً فشيئاً وبدرجات متفاوتة في دول مختلفة.

إصلاحات الجولة الأولى شابتها عيوب عديدة. فجاءت أبعد ما يكون من ان تشكل جزءاً من خطة اقتصادية شاملة وابعد ما يكون عن تأمينها للاستدامة. إلى ذلك، أهملت برامج الإصلاح دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، واستهدفت بدلاً من ذلك الإنفاق الحكومي، ظروف السوق وملكية الموارد. مع ذلك، ووفقاً لتجربة العديد من الدول المتطورة والدول النامية، كانت المؤسسات القوية هي التي زودت الدعم الأساسي للإصلاح الاقتصادي الناجح والنمو المستدام. ففي أواخر التسعينات من القرن العشرين، وأوائل القرن الواحد والعشرين، دفع الإدراك المتزايد لتلك النتيجة إلى إدخال تعديلات في عملية الإصلاح في بعض الدول العربية بحيث شملت توجيه اهتمام أكبر إلى نظام الحكم الجيد، وإلى نظام قضائي فعال، وإلى تحسين إدارة الشركات، وإلى مسائل مؤسساتية أخرى(3).

تؤكد نظرة موجزة على اقتصادات المنطقة في الوقت الحاضر، أن الإصلاحات التي أجريت حتى الآن لم تُبدل بصورة جوهرية النموذج الاقتصادي الخاضع لهيمنة الدولة. كما أنها لم تحسن النشاط التجاري بدرجة ملحوظة، ولم تضع أي بلد على مسار يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام يمكنه النمو على نفس سرعة الزيادة السكانية.

تظهر أرقام عام 2005 أن إجمالي تجارة الدول العربية لا تمثل أكثر من نسبة 4 بالمئة من اجمالي التجارة العالمية، وتشكل الصادرات من العالم العربي نسبة 5.5 بالمئة فقط من إجمالي الصادرات العالمية، بحيث يمثل النفط منها نسبة 90 بالمئة(4). وفي نفس الوقت، استمر تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بحيث اشتملت على ازدياد البطالة، والفقر، والدين العام. فلدى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسبة من البطالة في العالم (12.2 بالمئة في عام 2006)، كما لديها أدنى معدل للنسبة ما بين درجة العمالة وعدد السكان (47 بالمئة في عام 2006). وقد شهدت دول عديدة في المنطقة هبوط الناتج المحلي الإجمالى للفرد لديها. ففي المملكة العربية السعودية، هبط الناتج المحلي الإجمالى للفرد من 22643 دولاراً عام 1980 إلى 12556 دولاراً عام 2000. وفي الأردن، وخلال نفس الفترة، هبط الناتج المحلي الإجمالى للفرد من 4308 دولار إلى 3907 دولاراً. وكذلك ارتفع مستوى الدين العام إلى مستويات خطيرة في دول عديدة. ففي لبنان، على سبيل المثال، بلغ الدين العام 42 مليار دولار عام 2006، أي حوالي 186 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى. وفي نفس السنة، وصل الدين العام في مصر إلى 113 مليار دولار او 110 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى(5). يضاف إلى ذلك، إن سرعة التقلبات في الريع الخارجي، وقابلية تعرضه للأخطار بسبب الصدمات الخارجية والداخلية، قد ازداد بشكل حاد في بلدان عديدة من العالم العربي. أمّا معظم الدول غير المنتجة للنفط، الزاخرة باليد العاملة في العالم العربي،

فقد عانت من حالات عجز في موازنة قطاعها العام، تراوحت في العام 2005 ما بين 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى المحلي في المغرب، إلى 9 بالمئة في لبنان، والى 19 بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لا زالت الإنتاجية المنخفضة تُثقل الأداء الاقتصادي في العالم العربي وتؤدي إلى خفضه. يُعزى هذا الوضع بصورة رئيسية إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد والتقييدات المفروضة على الاستثمارات الخاصة. في العام 2005، شكل إجمالي الإيرادات الحكومية في العالم العربي اكثر من 43 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى، بينما شكل إجمالي النفقات الحكومية ما يزيد عن 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى. أظهرت المعطيات المتوفرة للعام 2000، أن الموظفين في القطاع العام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانوا يشكلون 33 من إجمالي الموظفين في البلاد، وذلك بالمقارنة مع نسبة 13 بالمئة فقط في أميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، و14 بالمئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و18 بالمئة في بقية أنحاء العالم، باستثناء الصين. وقد شكل إجمالي الرواتب والأجور في القطاع العام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2004، نسبة 38 بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي (6).

في أحدث تقرير له حول "مزاولة الأعمال في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، سلط البنك الدولي الضوء على واقع يشير إلى أن الدول العربية تتخلف وراء العديد من الدول، في العالمين المتطور والنامي، في ما يتعلق بإنشاء بيئة صحية مُسهلة للأعمال التجارية. ويُشدد التقرير على أنه من أجل تشجيع الاستثمار الخاص، يتوجب تنفيذ إصلاحات كثيرة لا زالت مطلوبة من الأنظمة الحكومية في نطاق بناء المؤسسات، وضمان حقوق الملكية، والضرائب(7).

إن دراسة الجهود المختلفة في المنطقة تشير إلى أن المسؤولية عن الإصلاح الاقتصادي المحدود في العالم العربي تقع على عاتق ثلاث عوامل رئيسية. العامل الأول هو أنه رغم الإجماع العام الظاهري لدى الحكومات، وقادة رجال الأعمال، والمجتمع المدني في المنطقة، كما لدى المؤسسات المالية الدولية، حول الضرورة الملحة للإصلاح الاقتصادي، فلا يوجد إدراك مشترك لما يعنيه هذا "الإصلاح" وما يستتبعه من تداعيات، وحتى أنه لا توجد خطة عمل مشتركة في هذا الصدد. والعامل الثاني هو أن الدول والمؤسسات تنقصها القدرة على تصميم، وتطبيق، وإدارة برامج الإصلاح؛ وحتى عند محاولة تنفيذ برامج إصلاح، فإنها لا تأخذ في العادة العوامل المطلوبة المرافقة والمؤثرة بعملية الإصلاح. وهكذا، تجد الدولة نفسها، في أحيان كثيرة، غير قادرة على تخفيف التأثيرات الجانبية السلبية لبعض الإصلاحات وبذلك تخلق ردة فعل شعبية معاكسة ضد العملية بكاملها. والعامل الثالث هو ان النخب المتوطدة كثيراً ما قاومت الإصلاحات التي قد تُلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية أو السياسية، فحافظت هذه النخب بذلك على رسوخ امتيازاتها. وفي حين جاءت برامج الإصلاح منذ تسعينات القرن

الماضي حساسة تجاه القضايا المتعلقة بالحكم وبناء المؤسسات، اكثر مما كانت عليه نظيراتها في الثمانينات السابقة، فلم تتم بصورة ملائمة معالجة مسألة التقارب بين العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، والثقافية.

سوف تدرس سلسلة الأوراق التي سوف يتم إعدادها على مدى السنتين القادمتين العوامل المختلفة المذكورة أعلاه من خلال دراسات حالات الدول الفردية. سوف تُقيّم كل ورقة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في دولة معينة، وتدرس أسبابها ونتائجها وتقترح أساليباً للتقدم فيها إلى الامام. تبحث الفقرات المتبقية من هذه الورقة العوائق الثلاثة الرئيسية الماثلة أمام الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي، وتحدد المجالات التي يبدأ عندها تحليل أوضاع الدول الفردية.

الإجماع الزائف ووجهات النظر المتنافسة

أصبح هناك توافق جماعي متنامي (على الأقل على مستوى البيانات العلنية) بين الحكومات، وقادة رجال الأعمال، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية على أن الإصلاح الاقتصادي في المنطقة هو شأن الزامي. اجتمع القادة العرب للإعلان عن دعمهم للإصلاحات، كما حصل في إعلان قمة تونس لعام 2002، وإطلاق مبادرة مجلس رجال الأعمال العرب في المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن عام 2004، وإعلان مكتبة الإسكندرية، وإعلان صنعاء. وعلى المستوى الدولي، تمّ التعبير عن هذا الهاجس في بيانات وبرامج شملت مبادرة الدول الصناعية الكبرى الثمانية، ومبادرة الشراكة شرق الأوسطية (8)(MEPI).

عززت هذه المبادرات المداولات حول ضرورة الإصلاح الاقتصادي، ولكن العمل جاء أصعب من الكلمات. فهناك ارتباك حول طريقة تنفيذ مثل هذا الإصلاح في المنطقة. وأبعد من ذلك، فقد أعاق غياب التعهد الحقيقي أو الالتزام المستدام بالإصلاح، تطبيق الإصلاحات، وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى توقفها التام.

إن فهم المداولات حول الإصلاح الاقتصادي في أي بلد يحتاج، على الأقل، إلى اجوبة في العمق على الأسئلة التالية: ما هو فهم مختلف اللاعبين في تلك الدولة لماهية الإصلاح الاقتصادي؟ هل أن الحكومات تحاول أن تكون انتقائية فيما يختص بمكونات الإصلاح؟ هل الإصلاح المقترح "حقيقي"، او "تجميلي"؟ هل تم وضع علامات اهتداء لقياس نجاح الإصلاحات المقترحة؟ ما هي الدوافع الحقيقية خلف الإصلاحات المقترحة؟ كيف تنظر مختلف القطاعات في المجتمع إلى الإصلاحات؟

إن تطوير اقتصاد انتاجي يستطيع أن يحقق نمواً مستداماً، ويخلق عدداً كبيراً من الوظائف ذات شأن، ويؤدي إلى تقدّم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بدرجة ذات شأن، لا يعني تطبيق حلول سطحية وحسب، بل وأيضا

تغيير قواعد اللعبة. يعني استبدال النموذج الاقتصادي الذي يسيطر عليه القطاع العام بآخر يكون فيه القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو؛ والتحول من اقتصاد مُغلق إلى اقتصاد مفتوح؛ ومن اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة على ريع خارجي سريع التقلب إلى اقتصاد ثابت أكثر تنوعاً. عند قيام مثل هذا الاقتصاد، سوف تُركز الدولة اهتمامها على تصميم وتطبيق سياسات اقتصادية تخلق بيئة تسهيلية لعمل القطاع الخاص. من المحتمل أن تستند الإيرادات العامة للدولة إلى نظام ضريبي بدلاً من ريع خارجي، ولذلك فإن أي زيادة في النمو الاقتصادي قد تعني زيادة في الإيرادات العامة. وبكلمات أخرى، فإننا نتكلم هنا عن التحول من اقتصاد ريعي، أو اقتصاد شبه ريعي، إلى اقتصاد مُنتج. التحول إلى نموذج أكثر إنتاجية في العالم العربي يقتضي تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والاقتصاد، بحيث تركز الدولة اهتمامها على الإشراف على قواعد اللعبة بدون الانخراط المباشر في الاقتصاد. يجب عند هذا الحد ان تقوم أبحاث الإصلاحات بدراسة التغييرات من وجهة النظر هذه لمعرفة ما إذا كانت تتعلق بإصلاح نظامي محسوب النتائج، او أنها مجرد ردود فعل مرتجلة لمواجهة أزمات معينة.

سوف يكون لدى اللاعبين المختلفين وجهات نظر متفاوتة بالطبع، بشأن عملية الإصلاح. فقد يتوقع المرء، على سبيل المثال، ان تعتبر أنظمة الحكم الإصلاحات ناجحة في حال خففت مؤقتاً من خطورة الحالات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، وساعدت بذلك نظام الحكم على البقاء في السلطة. ومن المحتمل ان تنظر مؤسسات مالية دولية إلى الإصلاحات على أنها ناجحة في حال ولدت نتائجاً جيدة في الاقتصاد الكلي، كالنمو الثابت، والتضخم المالي المنخفض، وخفض عبء الدين العام. وقد يحكم القطاع الخاص على أنها ناجحة إذا ما خلقت فرصاً أكبر للأعمال وحققت أرباحاً لها بالمقابل، وقد يعتبر المجتمع المدني وعامة الناس ان الإصلاح ناجح في حال نتج عنه تحسن حقيقي في مستوى المعيشة وتوزيع اكثر عدالة للثروة الوطنية.

من المهم أيضاً، عند دراسة الإصلاحات في كل بلد، البحث عن العوامل التي تؤثر بقوة على إدراك مشروعية عملية الإصلاح وبذلك تدعمها في المجتمع. يجب ان ينظر المراقبون إلى مدى إشراك مختلف أصحاب المصلحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين، في مناقشة وتطوير سياسة الإصلاح. هل ان الإصلاح الاقتصادي، شرع في الانتقال من كونه هاجساً تكنوقراطياً للنخبة إلى أن يصبح هاجساً قومياً، أي، بكلام آخر، لينتقل من الصفحات الخلفية للصحف إلى صفحاتها الأمامية؟ فانخراط تشكيلة أوسع من المجتمع يعزز السياسة من خلال معالجة هواجس مجموعات رئيسية قبل ان تخلق مشاكل عملية، وتخلق لديها الإحساس بأنها تملك هذا الإصلاح. فإذا اعتُبرت التغييرات في دولة معينة على أنها حساسة بالنسبة للتحديات التي تواجه ذلك البلد، وتدعمها قطاعات ومجموعات اجتماعية تتأثر بها، فسوف يتوفر للعملية فرصة نجاح أفضل بكثير. وبصورة إجمالية، هل ان الحكومة، وقادة رجال الأعمال، والمجتمع المدني كانوا قادرين على الاتفاق حول مبادئ مشتركة،

وخطة عمل، وأسلوب لتطبيق الإصلاحات؟ وبعد الشروع في تطبيق الإصلاحات، على المراقبين أن يتحققوا عما إذا كانت عملية التطبيق هذه تترافق مع الشفافية والمساءلة الملائمتين.

قياس الإصلاح

كما ناقشناه أعلاه، يعني الإصلاح الحقيقي معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه بلدٍ ما بطريقة شمولية ومنتظمة، مع تحقيق تحولات في الأساسيات الاقتصادية. يعني هذا تخفيض الأنواع المختلفة للريع المستحق مباشرة لأنظمة الحكم، والقضاء على قدرة الدولة في تحديد من هم الناجحين والخاسرين. لا يمكن للإصلاح الاقتصادي الحقيقي ان يكون متردداً، وانتقائياً، وقابلاً لأن يُعكس، أو أن يكون غير مكتمل.

لكن الإصلاح الحقيقي يمكن ان يتم بصورة تدريجية وتسلسلية لأنه يُشكِّل جزءاً من عملية متعددة الأبعاد. فالتغيير في مجال واحد قد يتطلب إجراء تغيير سابق أو لاحق في مجال آخر؛ ويحتاج الإصلاح الاقتصادي إلى الاخذ في الحسبان الارتباط البيني المعقد للهيكليات السياسية، وأنظمة الحكم، والمؤسسات القضائية، كما غيرها من المؤسسات الاجتماعية والأنماط الثقافية الأخرى.

لا يمكن تحقيق الإصلاح فجأة او بين عشية وضحاها، لكن من الضروري الإدراك بأنه مجموعة مترابطة من العلاقات والتغييرات الواسعة النطاق، التي تقود إلى الهدف الإجمالى في ترسيخ اقتصاد ديناميكي يملك إنتاجية عالية. أظهرت التجربة ان نجاح او فشل أسلوب إصلاح واحد كثيراً ما يعتمد على إصلاحات مكملة له في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، من المحتمل ان تؤدي خصخصة المؤسسات العامة في دولة كسوريا أو مصر، دون إعادة مراجعة هيكليات سوق العمل إلى هبوط الإنتاجية وزيادة البطالة.

لن تكون نتائج الإصلاح إيجابية فوراً أو بصورة موحدة. فتظهر تجربة عدة دول من العالمين المتطور والنامي انها عانت في أحيان كثيرة من تأثيرات مؤلمة وسلبية، وبالأخص على المدى القصير. لكن من المهم ان يطور الإصلاحيون إطاراً زمنياً لتوقع الفوائد المتوخاة، وأن تتوفر المعالم إضافة إلى إجراءات أخرى، يستطيعون هم ومحللون خارجيون استعمالها لتقييم مدى التقدم. علاوة على ذلك، وفي حين ان الإصلاح الاقتصادي يحتاج بوضوح إلى إصلاح متواز في قطاعات اخرى، لكنه من الواضح أيضاً ما هو الذي يجب أن يكون عليه التسلسل التعاقبي. إن عدم اليقين في هذا المجال قد يعيق أو يلغي الفوائد، ويسبب معاناة اقتصادية واجتماعية إضافية إلى ان يُجري مطبقو الإصلاحات تعديلات لكافة النواحي المختلفة في المجتمع.

أنظمة الحكم التي تواجه أزمات اقتصادية او ضغوط طارئة أخرى يتوفر لها الخيار بين إجراء تغيير منتظم يعالج الأسباب، وبين تغييرات تجميلية تعالج فقط مظاهر مَرَضية مُحددة للمشكلة. وبإمكان الأخيرة ان تأتي بارتياح

مؤقت لا غير، ولكنها أسهل في التنفيذ وفي التعايش معها في بداية الأمر. ومن خلال هذا الاختيار، تنحصر الأنظمة في العالم العربي بين أمرين إلزاميين متناقضين: المحافظة على الاستقرار، وعلى حكمها، والحالة الراهنة السياسية والاقتصادية؛ أو مواجهة مشاكل اجتماعية واقتصادية مزمنة من خلال تنفيذ إصلاحات جوهرية تنقل البلد نحو اقتصاد اكثر إنتاجية.

حتى الآن، يبدو ان الأمر الإلزامى الأول قد فاز، وأن الحكومات لم تتخذ أكثر من خطوات ضعيفة فقط باتجاه تنفيذ إصلاح حقيقي. ركز أفراد النخبة اهتمامهم على المحافظة على سلطاتهم وامتيازاتهم، واختارت الحكومات تطبيق برامج غير مثيرة للجدل، وإجراء تعديلات ثانوية ضمن نموذج الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة بدلاً من الشرع في تنفيذ تحول اقتصادي.

قدرات الدول والمؤسسات

إن تركيز الاهتمام على البقاء في السلطة، بدلاً من تشريع الإصلاحات، يثير الهواجس حول قدرة الدول في تنفيذ عملية إصلاح أساسي للاقتصاد. كما أنه يلقي ظلال الشك حول قدرتها في تعديل التغييرات التي تولّد تأثيرات عكسية، بدلاً من مجرد التخلي عنها بكل بساطة. سوف تؤمّن دراسات الحالات الفردية أمثلة تلقي الضوء على نقاط قوة وضعف الدولة ومؤسساتها المختلفة في العالم العربي، وعلى تداعيات الإصلاح الاقتصادي.

إن الاعتماد على الريع الخارجي، أي واردات النفط بالنسبة للدول المصدرة للنفط، والتحويلات المالية من الخارج، والمساعدات الإستراتيجية والقروض بالنسبة للدول غير المصدرة للنفط، يُشكِّل جوهر المشكلة. فقد جعل هذا الاعتماد الدول العربية معرضة للصدمات الخارجية وجعلها تعتمد على مؤسسات مالية دولية للحصول منها على قروض للتعويض عن تدني الإيرادات لديها. كما أنه، وبصورة أساسية أكثر، قد أدى إلى قيام الدول ببناء علاقة بين الدولة والاقتصاد تدور حول هذه الريعية مما أضعف قدرتها في قيادة تغيير اقتصادي جوهري. لا يعني ذلك أن الدول في العالم العربي ليست قوية، وبالفعل فإنها استطاعت مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية القوية المطالبة بالإصلاح بشكل كبير. كما أننا غير مهتمين في الإطار بنوع نظام الحكم. ولكن بالنسبة لأنظمة الحكم الحالية، فإن مصالحها تقوم في مكان آخر غير الإصلاح الاقتصادي العميق.

أظهرت تجربة الدول النامية ان الإصلاح الاقتصادي الذي يخلق تنمية اقتصادية منصفة ومستدامة لا يمكن تنفيذه بمعزل عن الإصلاح المؤسساتي السليم(9). ولذلك لا يعني تحسين قدرات الدولة والمؤسسات تعزيز نموذج الدولة القائم في العالم العربي. بدلاً من ذلك، يعني من جهة، تحسين نظام الحكم وقدرة مؤسسات الدولة على تطبيق

برامج الإصلاح الاقتصادي والتأثير على نتائج الإصلاحات. ومن جهة أخرى، تزويد حوافز وزيادة فرص الإصلاح كما الحدّ من قدرة أفراد النخبة على التلاعب بالعملية الإصلاحية.

يتكون الإجماع لدى المؤسسات المالية الدولية، ورجال الاقتصاد، والمساهمين في تقديم المساعدات على ان عدم تحقيق تقدم في تحسين نظام الحكم يكمن في قلب معظم التحديات التي تعيق حالياً التحول الاقتصادي في العالم العربي(15). يكون التقدم مطلوباً بدرجة قصوى في مجالين. أولاً، أداء القطاع العام والمساءلة في القطاع العام. فمع أداء القطاع العام، تكمن الهواجس الرئيسية في كفاءة النظام البيروقراطي، وحكم القانون والنظام القضائي، وحماية حقوق الملكية، وضبط الفساد، ونوعية التشريعات، وقوة آليات التطبيق. التحديات حول المساءلة في القطاع العام هي تحديدات لإمكانية وصول المواطنين إلى معلومات حكومية وضعف آليات محاسبة الزعماء السياسيين. لا يمكن الوصول إلاّ إلى قدر ضئيل من المعلومات والمعطيات الحكومية من قبل عامة الشعب في العالم العربي، لأن معظم وسائل الإعلام الوطنية هي إمّا مملوكة من الحكومة أو مراقبة بصورة دقيقة، وحتى أن استعمال الإنترنت يخضع للرقابة في بعض الدول.

شهدت معظم دول العالم العربي بعض الإصلاحات المؤسساتية خلال السنوات القليلة الماضية. سوف يتحرى تحليل الدول الفردية، بشأن تداعيات الترتيبات المؤسساتية القائمة، على جهود الإصلاح الاقتصادي، وسوف يسعى إلى توضيح ما إذا كانت الدولة المعنية تواجه عملية مقايضة في تعاملها مع بعض اوجه الإصلاح المؤسساتي بأوجه أخرى منه. والسؤال الرئيسي لدى الدول الفردية هو كيف ساعد أو أعاق توزيع السلطة المؤسساتية وتنظيمها الإصلاح الاقتصادي.

مقاومة الإصلاح

من الطبيعي أن تواجه برامج الإصلاح الاقتصادي بعض المقاومة، على الأقل من جانب مجموعات تتأثر بأضرارها. يمكن أن تتخذ المقاومة شكلين، لكل منهما تأثير مختلف على الإصلاحات. الشكل الأول، الذي يمكن تسميته "بالمقاومة البناءة"، يبرز من طبقات من المجتمع لا تتمتع بامتيازات لكنها تتأثر سلباً بالاصلاح. من المحتمل ان تكون مثل هذه المقاومة مفيدة فعلاً، فهي تضغط على صانعي السياسة لكي يهتموا بحاجات الشعب التي كانوا سوف يهملونها فيما لو لم يتم ذلك الضغط. وهي تدفع صانعي السياسة إلى إشراك طبقات مختلفة من المجتمع في المناقشة، والتشكيل، والتطبيق للإصلاح. وأخيراً، فإنها تدعو إلى إنشاء شبكات أمان اجتماعية فعالة لتعويض الأشخاص الذين تأثروا سلباً من الإصلاحات وحمايتهم، إلى ان يتم توفير فرص اقتصادية أكبر لهم. لكن ضعف المجتمع المدني، وغياب الأحزاب السياسية في العديد من بلدان العالم العربي، جعلت مثل هذه المقاومة البناءة اقل فعالية مما كانت عليه في دول نامية عديدة أخرى. وحتى اليوم، أثارت سياسات الإصلاح الاقتصادي

المنفذة من قبل بعض الحكومات العربية احتجاجات ضعيفة غير استهدافية، وولدت ارتياباً وعداءاً عاماً تجاه الإصلاحيين.

يأتي النوع الثاني، أي "المقاومة الهدامة"، من النخبة التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع انظمة الحكم وتستفيد من الترتيبات الاقتصادية السائدة. فهذه المقاومة هدامة لانها تستطيع ان تمنع اقتراح إجراء الإصلاحات في المقام الأول، أو تسد الطريق أمام تطبيق تغييرات، أو تؤثر بشكل آخر على عملية الإصلاح أو تُحرّفها بطرق تخدمها هي ذاتياً.

في مثل هذه الأوضاع، تصبح هناك ضرورة واضحة جداً لكي يسبق بعض الإصلاح السياسي الإصلاح الاقتصادي. وهكذا، تصبح المسائل ذات الأهمية المطلوب التحري عنها في دراسات حالة كل بلد تتعلق بمن هم الرابحون ومن هم الخاسرون بسبب أي إصلاح، والى أي درجة تُعتبر مقاومتهم بناءة او هدامة.

لكن التمييز بين المقاومة البناءة والمقاومة الهدامة تجاه الإصلاح يصبح اشد تعقيداً بسبب النزاعات السائدة. أشار صانعو السياسة في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى وجود نزاعات إقليمية رئيسية، وبالأخص النزاع العربي–الإسرائيلى، والاحتلال الحالي للعراق، كأسباب أو مبررات لتأجيل الإصلاح الاقتصادي الجوهري. الحجة الرئيسية التي يتم طرحها ان الإصلاح الاقتصادي في ظل ظروف كهذه، يُمكن أن يولّد حالة عدم استقرار سياسي قصوى. وفي حين يحمل هذا الادعاء بعض الجدارة في بعض الحالات، غير أنه لا يمكن استعماله كعذر عام لتأجيل الإصلاح. لكن، من المهم معالجة المسألة في القضايا الفردية نظراً لان النزاع يلعب دوراً ذا أهمية في بعض الدول، وبالتحديد في فلسطين، والعراق، ولبنان. ولكن السؤال المطروح في هذا الإطار كيف يقف النزاع الإقليمي بالفعل حجر عثرة أمام الإصلاح الاقتصادي الحقيقي في دول كالأردن، أو سوريا، أو مصر؟

النظرة السائدة في العالم العربي هي أن هذه المسألة استُخدمت كعذر للمحافظة على الوضع الراهن وتجنب الإصلاح. وهكذا، سوف تتحرى دراسات حالة الدول الفردية عن الترابطات المحتملة بين النزاعات الإقليمية والمخاطر المحتمل أن يخلقها الإصلاح الاقتصادي لهذه البلدان.

الإصلاح السياسي والاقتصادي

أثارت العلاقة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي الكثير من المناظرات لدى صُنّاع القرار، وعلماء الاجتماع، وممارسي مهنة المساعدات الاقتصادية. فهل يُعتبر الإصلاح السياسي شرط مسبق للإصلاح الاقتصادي؟ ان التجارب التي مرت فيها الكثير من البلدان حول العالم، في الماضي والحاضر، لا توفر لنا جواباً نهائياً في هذا الشأن.

فبلدان أوروبا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت أنظمة ديمقراطية مع أهداف اقتصادية واضحة ونجحت في تحقيق تحولات اقتصادية. وفي وقت أحدث، تمتعت الإصلاحات الاقتصادية في كل من الهند وايرلندا، في التسعينات من القرن الماضي، بفوائد الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، جاءت التحولات الاقتصادية في دول شرق آسيا (كما في بلاد من مناطق أخرى مثل التشيلي في السبعينات من القرن العشرين)، في الوقت التي كانت تلك البلدان لا زالت تُعاني من الحكم السلطوي والفساد الواسع النطاق، وغياب ملحوظ للمشاركة الشعبية والمساءلة السياسية. فبيروقراطيات تلك البلدان كانت معزولة تماماً عن السياسات اليومية للبلاد. إلاّ انها نجحت، في نهاية المطاف، من إجراء تحويل في اقتصاداتها، وتحسين مواقعها في الأسواق الدولية، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر المنتشر على نطاق واسع.

في سياق العالم العربي، توجد مدرستان فكريتان في هذا النقاش. تؤكد المدرسة الأولى وجوب كون الإصلاح الاقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، لأن التغييرات في منطق وهيكليات الحكومة السلطوية ضرورية لخلق البيئة المسهلة اللازمة للإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل. بالمقابل، تؤكد المدرسة الثانية أن الأنظمة السلطوية مجهزة بشكل افضل من الأنظمة الديمقراطية لتطبيق إصلاح اقتصادي واسع النطاق. في العالم العربي يتعقّد هذا النقاش، بصورة إضافية، بفعل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، والاختراق الواسع للقطاع الخاص من جانب النخب الحكومية، وبفعل سيطرة أنظمة الحكم على واردات النفط والغاز والريعية الأخرى.

سوف يكون من المهم داخل كل دولة، فحص العلاقة الخاصة بين نظام الحكم والاقتصاد وفحص الطريقة التي قد يتمكن عندها الإصلاح الاقتصادي الأساسي ان يؤثر على نخب النظام ومصالحهم. النقاش حول ما إذا كان الحكم السلطوي او الديمقراطي شرطاً مسبقاً، او مفيداً فقط، او يعمل ضد الإصلاح الاقتصادي الأساسي، يجب ان يُدرس بدقة في كل حالة، ومن المحتمل ان تبرز أجوبة مختلفة لدول مختلفة. فإذا كانت الاستنتاجات لدول متعددة متماثلة،

ربما يستطيع المرء عندئذ ان يستنتج ما إذا كان من الضروري ان يسبق الإصلاح السياسي الاساسي الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي.

الطريق قُدماً

قد يتطلب تقييم جهود الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي ليس فقط إدراكاً للأساسيات الاقتصادية القائمة والعلاقة بين الدولة والاقتصاد وحسب، بل وأيضاً تعريفاً واضحاً للإصلاح الاقتصادي الذي له معنى، وكيف يمكن قياس مدى التقدم نحو تحقيقه. لقد ألقت هذه الورقة الضوء على أشكال التحديات الاقتصادية، والدوافع والسياقات الخارجية والداخلية الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في جهود الإصلاح. لكن هذه العناصر تختلف من بلد إلى آخر في المنطقة. فما يُعتبر إصلاحاً تجميلياً في إحدى الدول قد يُعتبر إصلاحاً حقيقياً جداً في دول أخرى. وهكذا، تشدد هذه الورقة على أن جهود تقييم الإصلاح في العالم العربي تتطلب إجراء عمليات تقييم في العمق لتجارب الدول الفردية في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

وَضعت القضايا التي بحثت في هذه الورقة إطار العمل العام لتحليل الإصلاح الاقتصادي في الدول الفردية. وسوف يتم الشروع بإجراء تقييم لجهود الإصلاح الاقتصادي لسبع دول في العالم العربي. انتقاء هذه الدول سوف يراعي أن يشتمل الإختيار على دول من مختلف الأحجام، والأنظمة الاقتصادية، وأنواع أنظمة الحكم، كما من مناطق جغرافية مختلفة. يتيح ذلك الإختيار بأن يأتي العمل على دراسات الحالات بتحليل أكثر عمقا، مع الأمل من تمكين الباحث من استخلاص استنتاجات عامة أبعد حول الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي ككل.

ملاحظات

(1) للاطلاع أكثر حول الريعية في المنطقة، أنظر حازم ببلاوي، "الدولة الريعية في العالم العربي"، في كتاب حازم ببلاوي وجياكومو لوسياني، محرران، الدولة الريعية (لندن: نشر كروم هيلم، 1987)، ص 49–62. أنظر أيضاً رولف شوارز، "عمليات تشكيل الدولة في الدول الريعية: حالة شرق أوسطية"، ورقة قُدمت في المؤتمر الأوروبي حول العلاقات الدولية، لاهاي، أيلول/سبتمبر 2004؛ وأوليفر شلومبرجيه، "الريعية، والإصلاح، والسلطوية في الشرق الأوسط"، في كتاب مايكل داودرشتاد وأرن شيلدبرغ، محرران، الطرق المسدودة للانتقال: الاقتصادات الريعية وحكومات الوصاية (نيويورك: نشر كامبوس فيرلاغ، 2006).

(2) هذه الاتجاهات ليست متجانسة عبر مختلف الدول، وعليه فإن الأمثلة الافرادية تكون في محلها: تحويلات العاملين المصريين في الخارج انخفضت بنسبة 3.7 بالمئة سنوياً ما بين 1990–1992 حتى 2002–2004 (أنظر ريتشارد أدامز، "الهجرة، والتحويلات والتنمية: المحور الحرج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة قُدمت في اجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة حول "الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية"، بيروت، لبنان، أيار/مايو 2006). بالإضافة إلى ذلك، في المغرب انخفضت المساعدات للفرد (بأسعار الدولار الحالية) من معدل 36.8 مليار في الأعوام 1990–1994 إلى 20.6 مليار في الأعوام 1995–1999 ومن ثم إلى 16.5 مليار في الأعوام 2000–2003. وفي لبنان، ارتفع حجم مستوردات النفط والمشتقات النفطية بأكثر من 25 بالمئة سنوياً منذ العام 1999، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 4 بالمئة لاستيراد المنتجات المصنعة في الفترة نفسها (أنظر البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2005).

(3) للاطلاع على لمحة عامة حول دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، انظر ديرك فاندفالي، "المؤسسات، لعنات الموارد، والإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوفرة على www.worldbank.org .

(4) تتضمن الدول المصدرة للنفط الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، المملكة العربية السعودية، عُمان، قطر، والإمارات العربية المتحدة. الحسابات التقديرية للمؤلف تعتمد على التقرير الاقتصادي العربي المشترك الصادر بالعربية عن جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، أيلول/سبتمبر 2006.

(5) المعطيات مستقاة من منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية– تقرير موجز (جنيف: منظمة العمل الدولية، كانون الثاني/يناير 2007)؛ المؤشرات الأساسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية،

الطبعة الرابعة، نسخة القرص المدمج (CD-ROM) (منظمة العمل الدولية 2005؛ داني جايموفيتش وهيوغو بانّيزا، "الدين العام حول العالم: مجموعة معطيات جديدة حول دين الحكومات المركزية"، ورقة عمل بنك التنمية عبر الأميركيتين، رقم 561 (آذار/مارس 2006).

(6) انظر البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التطورات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية 2006: الأسواق المالية في العصر الجديد للنفط (واشنطن العاصمة، البنك الدولي 2006) ص 89–92؛ والبنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التطورات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية 2005: الطفرات النفطية وإدارة الإيرادات (واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2005).

(7) تقارير كيفية مزاولة الأعمال تصنف المناطق بحسب تقدمها في إصلاح بيئة الاعمال. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جاء تصنيفها في المرتبة الرابعة بعد أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بلدان الدخل المرتفع في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. للحصول على تفاصيل اكثر حول عوائق مزاولة الأعمال التجارية في العالم العربي، انظر البنك الدولي، مزاولة الأعمال التجارية 2007: كيفية الإصلاح (واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2006).

(8) معظم هذه المبادرات والبيانات شددت على الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي وكذلك إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية. مثلاً، مبادرة شراكة الولايات المتحدة والشرق الأوسط قد أطلقتها الإدارة الأميركية في العام 2002 وهي تركز على مجالات السياسة، والاقتصاد، والتعليم، وتمكين المرأة، وقد ساهمت بما يزيد عن 293 مليون دولار أميركي خلال أربع سنوات. إلى ذلك تم إصدار "خطة دعم الإصلاح" من جانب الدول الصناعية الثمانية الكبرى في مؤتمر "سي ايلاند" بتاريخ حزيران/يناير 2004؛ وتشير هذه الخطة إلى "أولويات الإصلاح المصنفة حسب كل منطقة، وتشمل إعلان تونس لقمة الجامعة العربية، بيان مكتبة الإسكندرية، إعلان صنعاء، وإعلان مجلس الأعمال العربي".

(9) أنظر مشتاق خان، "فشل الدول في البلدان النامية واستراتيجيات الإصلاح المؤسساتي"، في كتاب برتيل تونغودن، ونيك ستيرن، وإيغار كولستاد، محررون، نحو سياسة داعمة للفقراء: مؤسسات المساعدات والعولمة– محاضر مؤتمر البنك الدولي السنوي حول اقتصاد التنمية، 2002 (مطبعة جامعة اكسفورد والبنك الدولي 2004). أنظر أيضاً مشتاق خان "السعي إلى الريعية كعملية"، في كتاب مشتاق خان و ك.س. جومو، محررون، الريعية والسعي للريعية والتنمية الاقتصادية: نظرية وأدلّة في آسيا (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، 2000).

(10) أنظر البنك الدولي، نظام الحكم الأفضل للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز جمع الشمل والمساءلة، تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتنمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2004)، ص 199–210؛ أنظر أيضاً مصطفى نابلي، "الإصلاح الاقتصادي للنمو الاقتصادي في البلاد العربية"، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية العالية المستوى التي عقدها صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلاد العربية (أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 19–20 كانون الثاني/يناير 2006؛ وحازم ببلاوي، "الإصلاحات السياسية، وإصلاحات أنظمة الحكم الوطنية"، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية العالية المستوى التي عقدها صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلاد العربية (أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 19–20 كانون الثاني/يناير 2006).